

خطة الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية الفلسطينية

في واقع قرارات القيادة الفلسطينية في التحلل من جميع الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

لمحة تاريخية:

يعود تاريخ انشاء البلديات في فلسطين الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر في العهد العثماني فقد أنشئت بلدية القدس عام 1863م، وبلدية نابلس عام 1868م وبلدية حيفا عام 1873م، وبلدية الناصرة عام 1875م، وكلها بموجب اوامر سلطانية (فرامانات)، الى ان تم تنظيمها فيما بعد بموجب "قانون البلديات لسنة 1877م"،

ويتضح ان المجالس البلدية في فلسطين آنذاك كانت تقوم بوظائف أكبر بكثير مما تقوم به البلديات في العهود التي تلتها، حيث تولت البلديات القيام بأعمال تقوم بها حالياً دوائر الأمن العام، والأحوال المدنية، والتربية والتعليم، والصحة، والزراعة، والمواصلات، والتنمية، والرفاه الاجتماعي، وأن هذا القانون آنذاك منح البلديات صلاحيات تنفيذية متعددة الجوانب وأوكل إليها مهام خدمية واسعة.

وفي العهد الأردني تم تحديث وإعادة تنظيم الحكم المحلي من خلال قانون البلديات رقم (17) لسنة 1954م وقانون البلديات رقم (29) لسنة 1955م الى انها لم تحدث نقلة نوعية عن القوانين العثمانية.

وفي عهد الاحتلال الإسرائيلي تم اعتماد القوانين الاردنية أساسا، الا ان مجموع الأوامر العسكرية الالزامية افرغت هذه القوانين من مفهوم الإدارة المحلية، وحولها الى أداة لتعزيز احتلال الأرض والتضييق على سكانها الفلسطينيين، من خلال سحب صلاحيات مجالس الهيئات المحلية الى السلطة المركزية، متمثلة بضباط عسكريين يتبعون وزارة الدفاع الإسرائيلية، وبذلك فقد تحول الحكم المحلي الى أداة لامتداد السلطة المركزية، واستخدمته وسيلة للسيطرة.

ورغم ذلك فقد برز دور الهيئات المحلية الفلسطينية كإطار وطني جامع (وبما يتجاوز دورها كجهة خدمية محلية) منذ العام 1976م، حين فازت الكتل الانتخابية الوطنية، والتي مثلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في جميع مجالس الهيئات المحلية التي جرت فيها الانتخابات، في وقت كان من المحظور تواجد المنظمة على الأرض الفلسطينية، وبذلك كانت هذه المجالس تجسد واقعا سياسيا واجتماعيا وطنيا نضاليا كذراع فاعلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ ذلك الحين اخذت مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية على عاتقها دورا تنمويا شاملا لمناحي الحياة.

وكنتيجة لاتفاق اوسلو فقد استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية الحكم المحلي منذ العام 1994، الا أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي في المماطلة في الاستجابة لاستحقاقات اتفاق أوسلو، والاحتفاظ بالمناطق المسماة (ج)، وإعادة احتلال التجمعات الفلسطينية، واقامة جدار الفصل العنصري كان له أكبر الأثر على اداء الهيئات المحلية، الا انه ورغم ذلك فقد اثبتت هذه الهيئات تجذرها واهميتها خاصة في التنمية المحلية وتجويد الخدمات والاضطلاع بمشاريع هامة وحيوية، مما اكسبها القدرة على الاستدامة

State of Palestine

Association of Palestinian
Local Authorities



الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities

دولة فلسطين

الاتحاد الفلسطيني
للهيئات المحلية

وتجلى ذلك في الازمات وحالات الحصار التي استهدفت السلطة المركزية، خاصة في العام 2002، حيث نابت هذه الهيئات عن السلطة المركزية في المسؤوليات الخدمائية والاجتماعية والتنظيمية والتنموية وغيرها بجدارة.

خلفية الخطة:

أعلنت القيادة الفلسطينية في شهر أيار 2020 قرارها بالتحلل من جميع الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأن يتحمل كيان الاحتلال الإسرائيلي مسؤولياته كسلطة احتلال وفق أحكام القانون الدولي، وهو القرار الذي جاء ردًا على المخططات الأمريكية الإسرائيلية الاستيطانية لضم وفرض السيادة على أجزاء من الأراضي الفلسطينية.

وأكد الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في ذات الشهر التزامه والتزام كافة البلديات والمجالس القروية بالقرارات الحكيمة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية لحماية مشروعنا الوطني، مشددًا على التزامه بكافة هيئاته المحلية الفلسطينية بعدم التعاطي مع أية جهة إسرائيلية، وأية مبادرات و/أو حلول سياسية و/أو اقتصادية تسعى إلى تفويض دور السلطة، وقضم صلاحياتها.

وأكد الاتحاد ان الهيئات المحلية الفلسطينية ستبقى جزءاً أصيلاً من النسيج الوطني الفلسطيني، ولن تسمح لأحد بالتفكير في أن تكون بديلاً عن الإطار الشرعي والوطني الذي تنضوي تحته، بل ستستمر في تحمل مسؤولياتها الوطنية، ماضية في النضال كما فعلت عندما مثلت هذه الهيئات منظمة التحرير الفلسطينية على الأرض الفلسطينية منذ العام 1976، وأفشلت مشروع "روابط القرى" في سبعينات القرن الماضي، وقامت برعاية شؤون المجتمع المحلي ابان حملة اجتياحات وإعادة احتلال الضفة الغربية عام 2002، وكانت حامية لمشروع وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية على مدار العقود الماضية.

ويرى الاتحاد ان المرحلة القادمة حساسة وخطيرة، عنوانها الحفاظ على السلم الأهلي، والنضال فيها فردي وجماعي في آن، فعلى كل مواطن تحمل مسؤوليته تجاه فلسطين، وأهاب الاتحاد بكافة المواطنين تغليب المصلحة الوطنية العليا على أية مصالح ضيقة، واحترام سيادة القانون، فالمناعة الوطنية تبدأ بالفرد ثم بالجماعة، ليكون لدينا وطن آمن من أي استهداف لمستقبلنا وطموحاتنا بالعيش الحر والمستقل.



المبادئ الأساسية:

- 1- الالتزام التام من الاتحاد والهيئات المحلية بمواقف وقرارات القيادة الفلسطينية.
- 2- الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية يشكل عنوان الهيئات المحلية الفلسطينية الموحد.
- 3- الحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- 4- وجود قناة اتصال مباشر ودائم بين مستوى الحكم المحلي ممثلاً بالاتحاد، والمستوى السياسي.

القضايا الرئيسية (التحديات):

1. حصار وتقييد السلطة الوطنية الفلسطينية من قبل دولة الاحتلال الاسرائيلي ومن خلفها الولايات المتحدة وبعض الجهات المتساقفة معها، مما سيعرقل قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الوصول بخدماتها للمواطنين على اختلاف أماكن تواجدهم.
2. الحصار المالي للسلطة الفلسطينية.
3. الفصل على الأرض بين المدن والقرى والبلدات والخيمات الفلسطينية وأماكن تواجد المواطن الفلسطيني.
4. عرقلة قدرة المؤسسات الوطنية على تقديم الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطنين.
5. انتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية: (حق تقرير المصير وعودة اللاجئين، حق التنقل والحركة، حق التملك، حق السكن، وحق الحصول على الموارد الطبيعية واستغلالها).
6. انتهاك الاتفاقيات والمواثيق الدولية: اتفاقية جنيف فيما يتعلق باعتبار القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وانتهاك حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وانتهاك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف الاستيطان،
7. ارتكاب جرائم حرب تتمثل بالإبعاد والنقل القسري داخل الأرض أو خارجها، وذلك وفقاً لنظام روما الأساسي الصادر عن المحكمة الدولية العليا.
8. تكريس الاستعمار وعدم منح الاستقلال للشعب الفلسطيني المستعمر وفقاً للشرعية الدولية.
9. تكريس بنية التمييز العنصري ضد الفلسطينيين على خلفيتهم القومية والعرقية.

دور الهيئات المحلية الفلسطينية

تشكل هيئات الحكم المحلي العمود الفقري لقطاع الإدارة العامة والخدمات الأساسية في فلسطين، وهي تضطلع بدور أساسي لا يُستغنى عنه في بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز المشروع الوطني الفلسطيني وترجمته على أرض الواقع. وتمثل هيئات الحكم المحلي نقطة الاتصال الأولى، وغالباً ما تُعدّ نقطة الوصل والالتقاء بين المجتمعات المحلية والحكومة الفلسطينية. وقد أعطاه القانون المسؤولية عن تقديم 27 خدمة أساسية بما فيها تقديم وإدارة خدمات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والكهرباء، وتخطيط الشوارع والمدن وتنظيم الأسواق العامة. وعلى وجه الخصوص، منح القانون الهيئات المحلية صلاحية اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس، بالإضافة إلى اتخاذ الاحتياطات لمواجهة الكوارث الطبيعية وإغاثة المنكوبين، وذلك كله بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة.



ومن المؤكد أن الهيئات المحلية الفلسطينية ستتأثر بمخططات الاحتلال الهادفة إلى قضم أراضي دولة فلسطين وضمها لدولة الاحتلال، تقف الهيئات المحلية الفلسطينية بصفها نقطة الالتقاء والتماس الأولى مع المواطنين في موقف المسؤول عن استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتعزيز المناعة الوطنية والمجتمعية والتمسك بالأرض، والحفاظ على السلم الأهلي وسيادة القانون. وكما هو متوقع سوف تسعى سلطة الاحتلال إلى التضييق على المواطنين في شتى جوانب الحياة، مما سيعيق قدرة الهيئات المحلية على الحفاظ على مستوى الخدمات والارتقاء بها.

محااور الخطة:

1. القيادة الفلسطينية ومن خلال الحكومة الفلسطينية هي مرجعية القرارات والإجراءات التي تقوم بها الهيئات المحلية. والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية هو الجسم الجامع والممثل لجميع الهيئات المحلية الفلسطينية.
2. وجود خطاب سياسي فلسطيني دولي موحد يواجه سياسة فرض الأمر الواقع والقوة الأمريكية-الاسرائيلية، من خلال التسلح بقوة القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الداعمة للموقف الفلسطيني.
3. توحيد الجبهة الداخلية والصف الوطني من خلال وضع أهداف اقتصادية وسياسية من أجل الخروج من الأزمة الراهنة المزروجة السياسية والصحية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.
4. تقوم الهيئات المحلية على حفظ النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي، وتعزيز القيم الاصلية في المجتمع المحلي، وترجمة مفهوم الانتماء للوطن والأرض والتمسك بها الدفاع عنها.
5. تقوم الهيئات المحلية بتعزيز وممارسة فعلية لمفهوم التكامل مع أطراف وفعاليات المجتمع المحلي وتنظيماته السياسية والاجتماعية بقيادة هذه الهيئات. والشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات، والشراكة مع القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز وتمكين الجبهة الداخلية، وحشد المناصرة على المستوى الدولي.
6. تشكيل لجنة قانونية موحدة تكون مهامها الرصد والتوثيق للانتهاكات التي ستترتب على مخططات الضم، والقيام بالضغط والمناصرة في بناء ملفات قانونية لمواجهة المحاكم الدولية بها.
7. عمل مشروعات تخدم القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية يكون هدفها توفير فرص عمل لمن فقدوا أو سيفقدوا أعمالهم، وتسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المدن والقرى الفلسطينية.
8. توحيد الجهود نحو المقاطعة بكافة أوجهها الاقتصادية والأكاديمية وليس فقط السياسية للجانب الإسرائيلي، ودعم المنتج الوطني الفلسطيني، وتفعيل المقاومة الشعبية السلمية.
9. توسيع صلاحيات الهيئات المحلية وتمكينها لتقديم الخدمات للمواطنين في كافة حدود أراضي دولة فلسطين، وتطوير البيئة اللازمة لتفعيل التكامل بين الهيئات المحلية في المناطق المتجاورة. ونقل وتفويض السلطة المركزية لبعض من مهامها وصلاحياتها للهيئات المحلية بشكل منضبط وبتكامل متواصل. وتوفير الموازنات اللازمة للهيئات المحلية لتقديم الخدمات نيابة عن الحكومة المركزية. وتوفير الدعم والإسناد من الأجهزة الأمنية لاسيما جهاز الشرطة لإنفاذ القوانين.

برامج و أنشطة الخطة، وآليات التعامل مع الإجراءات الاسرائيلية المتوقعة:



1- في المياه:

سوف تسعى اسرائيل للتقليل من حصص المياه المخصصة لمختلف المدن والبلدات الفلسطينية، كما ستوجه رسائل مباشرة للهيئات المحلية بخصوص دفع فواتير المياه مباشرة للجانب الاسرائيلي.

تلتزم الهيئات المحلية بعدم التعامل مباشرة مع الاحتلال في هذا الملف، وتقوم الهيئات المحلية بتحويل أية مراسلة أو مخاطبة واردة من الاحتلال حول المياه مباشرة إلى سلطة المياه الفلسطينية ودائرة مياه الضفة الغربية. كما تعمل الهيئات المحلية على توفير كافة المعلومات حول كميات المياه وجداول التوزيع للمواطنين بشكل دائم، وإعلام المواطنين بالممارسات الاسرائيلية في هذا الملف. على المدى طويل الأمد، تبدأ الهيئات المحلية إعداد آلياتها وخططها لتوسيع دائرة الاكتفاء الذاتي من المياه، من خلال زيادة عدد آبار جمع الأمطار لدى المواطنين، والتفكير الجدي في التوجه لمعالجة المياه العادمة لاستخدامها في الري.

2- في الكهرباء:

كما هو الحال في ملف المياه، سوف تشكل الكهرباء وسيلة ضغط وابتزاز من الاحتلال الاسرائيلي، سيتم تقليل قوة التيار الكهربائي المزود لأراضي دولة فلسطين، وقد يتم قطع الكهرباء على بعض المدن والقرى والبلدات، تلتزم الهيئات المحلية بعدم الاتصال مباشرة مع الاحتلال بخصوص الكهرباء، وتقوم بتحويل أية مراسلات واردة مباشرة إلى سلطة الطاقة. ويقوم الاتحاد بالتعاون مع سلطة الطاقة لوضع آلية معالجة الفواتير المستحقة للجانب الاسرائيلي.

3- الاقتصاد المحلي:

ستتأثر الخزينة العامة وخزينة الهيئات المحلية سلباً بسبب الأوضاع القائمة، كما ستتأثر الأوضاع الاقتصادية للمواطنين بشكل سلبي. تعمل الهيئات المحلية بالتعاون مع الغرف التجارية ونقابات أصحاب الأعمال والمزارعين على وضع خطط محلية (على مستوى القرى والبلدات والمدن) تركز أساساً على الانتاج الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي. تقوم الهيئات المحلية بدعم احتياجات المزارعين ضمن حدود مسؤولياتها وصلاحياتها، تقوم الحكومة الفلسطينية بتعزيز الدعم المقدم للمزارعين، وتوفير متطلبات شق الطرق الزراعية في مختلف المناطق والاستعداد للدخول في حالة صدام مع قوة الاحتلال. يكون هذا العمل على مستوى كافة أراضي دولة فلسطين مما سيؤدي الى خلق حالة من الاحتياك مع الاحتلال في مسألة السيطرة على الأرض وادارة الموارد. تشكل هذه المسألة جوهر الصراع بين الفلسطينيين وقوة الاحتلال، وفتح جبهة شاملة في مختلف المناطق يعني تعزيز التمسك بحقوقنا وقطع الطرق على الاحتلال لتوسيع دائرة أطماعه. كما يتم المباشرة الفورية بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المحلية الموجودة لدى البلديات بالشراكة مع ذوي العلاقة، وتوسيع دائرة الاستهداف لتشمل التجمعات السكانية المجاورة للبلديات.

4- السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي:



سيعمل الاحتلال على إشعال الفتن والمشاكل في المناطق الفلسطينية المختلفة، بهدف خلق حالة من الفوضى والفتن الأمني والمؤسسي في المدن والقرى والبلدات والمخيمات الفلسطينية. تشكل الهيئات المحلية المؤسسات الوطنية المنتخبة والمعبرة عن إرادة المواطنين. يتم العمل على تشكيل لجان وطنية تحت مظلة الهيئات المحلية وبمشاركة أطراف المجتمع المحلي، بهدف التصدي لأية محاولات لإثارة الفتن أو الصراعات. الهيئات المحلية بحكم كونها تعبر عن إرادة المواطنين تشكل صمام أمان سيكون الملاذ الأول والمفضل للمواطنين للتعامل مع أية أحداث أو تصرفات من شأنها إثارة الفتن بين المواطنين، الهيئات المحلية هي الأقدر على ملء أية فراغ إداري أو أمني في حال تصاعد الأحداث، وبإمكانها قطع الطرق أمام أية تكتلات فئوية أو حزبية قد تظهر على الساحة كفاعل في إدارة الملف الاجتماعي. تقوم الهيئات المحلية بالشراكة الكاملة مع أطراف وفعاليات المجتمع المحلي وتنظيماته السياسية والاجتماعية وبدعم وشراكة تامة مع الأجهزة الأمنية لتشكيل خلية أو شبكة امان مجتمعي تعمل على خلق مناعة وطنية تبدأ بالفرد ثم بالجماعة من خلال:

- أ- تعزيز القيم الاصيلية في المجتمع المحلي.
- ب- حفظ النسيج الاجتماعي والسلم الاهلي،
- ج- ترجمة مفهوم الانتماء للوطن والأرض، والتمسك به، والدفاع عنه
- د- النضال الفردي والجماعي وتغليب المصلحة الوطنية العليا على أية مصالح ضيقة،
- هـ- احترام سيادة القانون، و مواجهة أية تعديات من المواطنين على الممتلكات العامة.
- و- محاصرة وضبط وملاحقة كل ضعاف النفوس الذين قد يخرجون عن الصف الوطني في التساوق مع مخططات الاحتلال لقضم أرضنا وتصفية قضيتنا.

5- في فضح جرائم وممارسات الاحتلال:

يقوم الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية بإعداد خطة اتصال وتواصل وعلاقات عامة مخصصة لفضح ممارسات الاحتلال في هذا الملف وعرض إجراءات الاحتلال التي تهدف الى التضيق على المواطنين. تستهدف هذه الخطة المواطنين في أراضي دولة فلسطين، والأصدقاء والشركاء من مختلف دول العالم. يقوم الاتحاد بتعميم الخطة على الهيئات المحلية الفلسطينية، وتزويدهم بالأدوات والمواد الإعلامية والمعلومات والرسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة. كما تقوم الهيئات المحلية بتطوير خطة الاتحاد وتكييفها بما يتواءم مع واقعها. يقوم الاتحاد والهيئات المحلية بتوجيه الرسائل الاعلامية على اختلاف محتوياتها إلى كافة المؤسسات والمدن الشقيقة. تحظى الهيئات المحلية الفلسطينية بشبكة علاقات دولية كبيرة من خلال علاقات الشراكة والتوأمة بين المدن الفلسطينية ونظيراتها من دول العالم. كما تقوم الحكومة الفلسطينية بتزويد الاتحاد بشكل دائم بأية معلومات متعلقة بالممارسات الاسرائيلية وعواقبها ليتم استغلال هذه المعلومات في عملية الاتصال مع المدن الشقيقة حول العالم.

كما يعمل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، ووفقاً لأولويات الهيئات المحلية وبالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي بتكثيف مراسلة جميع المؤسسات والهيئات الدولية المانحة لحشد التمويل لتنفيذ مشاريع البنية التحتية المساندة ومشاريع التنمية الاقتصادية المحلية.

6- المسؤوليات والصلاحيات:



تضع المرحلة الحالية جميع مكونات المجتمع الفلسطيني أمام مسؤوليات وتحديات وأعباء إضافية، وستشكل الهيئات المحلية رأس الحربة في تقديم الخدمة للمواطنين وتيسير أوضاعهم الحياتية. تحتاج الهيئات المحلية إلى مزيد من الصلاحيات لتتمكن من الوفاء بواجباتها تجاه المواطنين. سيعمل الاتحاد بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الحكومية الأخرى على إجراء مراجعة ومسح سريع وشامل للمنظومة القانونية والإدارية النازمة لأعمال الهيئات المحلية، لاسيما قانون الهيئات المحلية رقم 1 لعام 97، كما يتم عمل توسيع مؤقت لصلاحيات الهيئات المحلية (بالشراكة أطياف وفعاليات المجتمع المحلي وتنظيماته السياسية والاجتماعية) لتصل صلاحيات كل هيئة إلى أقرب حدود لمنطقة صلاحيات هيئة محلية مجاورة. تتطلب الأعباء والمسؤوليات الجديدة وجود قدرة لدى الهيئات المحلية على الاستجابة الفورية والمباشرة، ضمن الإطار القانوني الناظم لأعمالها. كما يتطلب العمل على إنجاز أية ملفات أو قضايا عالقة لدى القضاء، والعمل على تسريع الإجراءات القضائية الخاصة بالهيئات المحلية لمنع أية تعديات أو مخالفات سواء كانت تستهدف الحق العام، أو الممتلكات الشخصية.

7- الاستقرار المالي للهيئات المحلية:

لاشك أن المرحلة المقبلة سينتج عنها أثراً مالياً سلبية على كافة مؤسسات وأفراد المجتمع الفلسطيني. ستتأثر الهيئات المحلية بشكل كبير على الصعيد المالي، بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة المصاريف الناجمة عن زيادة الأعباء، والعقبات والممارسات الاسرائيلية المتوقعة والتي تستهدف الهيئات المحلية. يشكل استقرار الهيئات المحلية (مالياً وإدارياً) ركيزة أساسية لاستمرار تقديم الخدمات للمواطنين. تعمل الهيئات المحلية على تعظيم إيراداتها وإيجاد مصادر دخل إضافية، ويجب العمل بشكل فوري على استكمال تحويل صلاحية جباية ضريبة الأملاك للهيئات المحلية بشكل مباشر، والبدء بتخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة موجه مباشرة لصالح الهيئات المحلية، حيث يتم تطوير آلية واضحة لاحتساب مخصصات كل هيئة محلية وآليات تحويلها ومواضع إنفاقها.

8- في القضايا الحياتية الأخرى: تلتزم الهيئات المحلية بما تقرره القيادة الفلسطينية بخصوص التعامل مع الاحتلال، وتلتزم الهيئات المحلية بعدم التعامل المباشر مع الاحتلال، وتحويل أية قضايا قد تنشأ إلى جهات الاختصاص في الحكومة الفلسطينية، من هذه القضايا على سبيل المثال: موضوع التنقل ونقل البضائع، الصحة والتطبيب وغيرها.